بلغاريا تستدعي القائم بالاعمال الليبي ردا على «شجب» طرابلس الضغوط الاجنبية في قضية الممرضات

تيشرتات جديدة دخلت البيع في بلغاريا تحمل كتابات تطالب بالافراج عن الممرضات المسجونات في ليبيا بسبب قضية الايدز

■ صوفيا ـ طرابلس ـ وكالات: استدعى وزير الخارجية البلغاري ايفايلو كالفين الجمعة في صوفيا القائم بالاعمال الليبي اثر احتجاج طرابلس على الضغط الدولي الهادف الى الافراج عن الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني المحكومين بالاعدام في ليبيا.

واشار الوزير البلغاري خلال مؤتمر صحافي الى «مذكرة» تلقاها الخميس تؤكد ان «النظام القضائي الليبي مستقل وينبغي عدم التمييز بين المواطنين الليبيين والبلغار لان هذا الامر ينطوي على شيء من صراع الحضارات».

ووجه المجتمع الدولي انتقادا شديدا الى حكم الاعدام الذي صدر في 19 تشرين الثاني/نوفمبر بحق الممرضات والطبيب بتهمة نقل فيروس الايدز الى اكثر من 400 طفل ليبي في مستشفى بنغازي، وطالب بالافراج عن المحكومين.

ورفض كالفين كل الاتهامات الليبية مؤكدا ان «بلغاريا برهنت عن تسامح انني وديني» ولا يمكن «اتهامها في اي حال باثارة نزاعات اثنية ودينية».

ونقلت الاذاعة البلغارية عن بيان لوزارة الخارجية الليبية نشرته وكالة الانباء الليبية الجمعة ان «الموقف السياسي الذي عبرت عنه الحكومة البلغارية ودول الاتحاد الاوروبي ودول اخرى يمكن ان يتسبب بحروب ونزاعات وينتج عداء بين الديانات والحضارات في العالم».

واوضح كالفين ان المحكومين الستة سيستأنفون الحكم امام المحكمة العليا الليبية. وقال «سنستنفد الالية القضائية حتى النهاية ومن المهم ان تتقدم في اسرع وقت»، في اشارة الى شهادات خبراء دوليين بينهم البروفسور لوك مونتانييه، احد مكتشفي فيروس «اتش اي في»، مفادها ان انتشار الايدز في مستشفى بنغازي ناجم عن ظروف صحية سيئة وكان بدأ قبل وصول الممرضات البلغاريات.

وتواترت الادانات من حكومات غربية وجماعات مدافعة عن حقوق الانسان بعد صدور الاحكام وكان من أسرع المنتقدين بلغاريا والاتحاد الاوروبي الذي ستنضم اليه الشهر المقبل ومنظمة العفو الدولية.

وقالت واشنطن انها تشعر بخيبة أمل. ودافعت الحكومة الليبية عن قرار المحكمة قائلة ان من اختصاصها النظر في القضية وانها توصلت لحكمها في حضور منظمات دولية مدافعة عن حقوق الانسان وحقوق المجتمع المدني.

وقال محللون ان التوصل الى اتفاق لتجنب تنفيذ أحكام الاعدام أمر وارد نظرا لان الحكم قد يعطل امال ليبيا المنتجة للنفط في توثيق علاقاتها مع الغرب.

وبعد صدور الاحكام استدعى وزيرا الخارجية والعدل الصحافيين لتوضيح ان هناك فرصة لتغيير مسار القضية بعد انتهاء الاستئناف. وأكدت وزارة الخارجية في بيانها أن الحكم ليس نهائيا اذ مازال بامكان المدانين استئناف الحكم امام المحكمة العليا. وأضاف البيان ان الجماهيرية الليبية حريصة على ان تستند العلاقات بين الدول على الحوار والتفاهم.

اسبانيا تودع السنة بجدل بين مسلميها والكنيسة حول دور الاسلام وموقعه في المجتمع

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تودع اسبانيا سنة 2006 على إيقاع جدل واسع حول دور الاسلام فيها في أعقاب مطالبة مسلمين اسبان الحق في الصلاة في جامع قرطبة التاريخي والذي يستعمل ككنيسة في الوقت الراهن علاوة على صفته كمعلمة أثرية شاهدة على حضارة عربية ـ وأمازيغية سطعت في الأندلس.

وتعود وقائع هذا الجدل الى مطالبة اللجنة الاسلامية من الفاتيكان السماح للمسلمين بالصلاة في جامع قرطبة العظيم، وجرى تقديم هذا الطلب منذ سنوات، وتم رفضه وقتها، ثم عادت اللجنة الاسلامية الى تكرار الطلب لتواجه الرفض نفسه خلال هذه الأيام.

يذكر أن المسلمين سبقو وأقاموا صلاة جماعية مرة واحدة في جامع قرطبة خلال صيف 1985، ومنذ ذلك الوقت بدأ يتبلور هذا المطلب والذي شهد اهتماما إعلاميا كبيرا في الآونة الأخيرة.

وتعتمد اللجنة الاسلامية الاسبانية في طلبها على طبيعة هذا المعبد، فتؤكد على طبيعته كمسجد في الماضي بني من أجل ديانة محددة وهي الاسلام، لكن الظروف السياسية وطرد العرب من الأندلس حول المسجد الى كنيسة، وترى اللجنة على لسان أحد أبرز قادتها وهو منصور إسكوديرو أن الأوضاع التاريخية قد تغيرت والمنطق يحتم عودة المسلمين للصلاة في مسجد إنشأ لهذا الغرض دون التفريط في حق المسيحيين بأداء شعائرهم.

وناب أسقف قرطبة، خوان خوسي آسينخو في الرد على مطلب المسلمين الاسبان بقوله أنه لا يمكن نهائيا الصلاة في المسجد والحق الأبدي للكنسية الكاثوليكية على هذه المعلمة الأثرية، مبرزا أن «هذا المطلب سيساهم في توتر العلاقات بين المعتقدات».

ولم يتراجع المسلمون الاسبان عن مطلبهم، فقد قام منصور إسكوديرو يوم الخميس الماضي رفقة إمام قرطبة بالصلاة في الفضاء المحيط بالجامع كاحتجاج على حرمانه من الصلاة وسط الجامع، الأمر الذي أثار اهتماما إعلاميا كبيرا، ولم يستبعد إسكوديرو صلاة جماعية مستقبلا في فضاء الجامع. فقد أعلنت اللجنة الاسلامية عن حملة لجمع التوقيعات في أوساط الجمعيات الاسلامية والأحزاب السياسية للتمتع بالحق في الصلاة في الجامع أو على الأقل الصلاة في بعض المناسبات مثل الأعياد الدينية.

وتولي عدد من المنابر الاعلامية اليمينية المقربة من الكنيسة أهمية للموضوع عبر شن حملة إعلامية مضادة لمطالب المسلمين الاسبان.

وتساءلت الصحف عن العدد المرتفع من المساجد في منطقة الأندلس والتي تتجاوز المئة مسجد مقارنة مع نسبة المسلمين. وخلف هذا المطلب جدلا سياسيا وثقافيا ودينيا واسعا، وحتى الآن أعرب زعيم حزب اليسار الموحد، غاسبار جاماساريث عن حق المسلمين في أداء الصلاة في الجامع، في حين حاول الحزب الشعبي المعارض أن يحصل على إعلان من بلدية قرطبة تمنع صلاة المسلمين، وفضل الحزب الاشتراكي واليسار الموحد اللذان يرأسان البلدية إصدار بيان يؤيد حوار الأديان. وتجد الكنيسة وحتى الدولة الاسبانية نفسها في موقف حرج للغاية لأن المطالبين باستعمال الكنيسة ليسوا من المهاجرين المسلمين الذين قدموا توا الى اسبانيا أو كانوا يستقرون فيها منذ سنوات بل هم مواطنون اسبان اعتنقوا الديانة الاسلامية ويجدون في التاريخ والدستور خير سند لهم بشأن مطالبهم، فالجامع جرى تشييده كمسجد للديانة الاسلامية والدستور الاسباني يجعل جميع المواطنين مهما كان معتقدهم يتساوون في الحقوق دينيا.

ويتزامن هذا الجدل مع أخبار مشروع تقدمت به اللجنة الاسلامية الى بلدية قرطبة لبناء ثان أكبر مسجد في العالم بعد مكة المكرمة سيقوم على أكثر من 11 ألف متر مربع، وسيكون معلمة اسلامية في الغرب ومركزا اسلاميا لكل مسلمي أوروبا. هذه الأخبار تجعل الرأي العام الاسباني وخاصة في الأندلس يستعيد شبح عودة المسلمين أو الموريسكيين الى الأندلس التي طردوا منها، علما أن هذه الفكرة راسخة في المخيلة الاسبانية، وما زالت بعض المدن تحتفل بطرد العرب والأمازيغ ومن ضمنهم مدينة غرناطة التي تخلد ذلك في حفل ديني وعسكري 2 كانون الثاني/يناير من كل سنة. ويكفي أن جمعيات حقوقية طرحت خلال الأسابيع الماضية حق المنتمين الى الموريسكيين الذين يقيمون في المغرب العودة الى اسبانيا والى الأندلس. ومما يثير تخوفات الكنيسة هو ارتفاع عدد الاسبان الذين يعتنقون المسيحية ويتحولون الى ناطق باسم المطالب الاسلامية في الأندلس واسبانيا. وترتب عن هذا الجدل الديني في الأندلس انتعاش تلك الأصوات السياسية والثقافية المحذرة من عودة الاسلام، حيث تنشر الصحافة الموالية للكنيسة مقالات في هذا الشأن، في حين تحاول الصحافة المقربة من اليسار تفادي نقاش تعتبره يمس أساسا بالتعايش الديني في هذا البلد الأوروبي.

اسبانيا تتوقع قدوم 180 الف مهاجر في 2007

■ مدريد ـ رويترز: قالت الحكومة الاسبانية ان نحو 180 الف مهاجر من خارج الاتحاد الاوروبي سيسمح لهم بالعمل في اسبانيا العام القادم.

وكانت مدريد فتحت سوق العمل في اراضيها امام الاجانب الذين يعيشون خارج اسبانيا وذلك في خطوة تهدف الى تلبية الطلب على العمل الذين يؤدون وظائف وضيعة ولمحاولة وقف تدفق اللاجئين القادمين بصورة غير مشروعة. وكانت الحكومة الاسبانية وعدت الحكومات الافريقية انها ستقدم حصصا للعمال في مقابل تعاون هذه الحكومات في جهود مكافحة الهجرة غير المشروعة.

وفي اجتماع وزاري الاسبوع الماضي اعطت الحكومة الشركات بصورة مبدئية اشارة البدء لتوظيف 27043 اجنبيا لمدة عام على الاقل بموجب صفقة عرضت على الذين مازالوا يعيشون في بلاد المنشأ.

وقالت الحكومة في بيان «هذا العدد يمكن تعديله خلال العام بما يماشي التغيرات في احتياجات سوق العمل».

وقال البيان «من المقدر ان 180 الف عامل اجنبي سيكون باستطاعتهم العمل العام القادم وفق القانون الخاص بتوظيف الناس في بلدان المنشأ».

وقدرت الحكومة ان نحو 61 الف شخص قد يتم توظيفهم لمدة عام على الاقل لاداء اعمال موسمية و92 الفا اخرين تعاقدت معه الشركات بصورة فردية.

معتمدا على «مراقبين وملاحظين» لا اسماء ولا هويات لهم

الاعلام المغربي يتولى تقييم «سنة 2006 الجزائرية»: سوداء قاتمة.. فاشلة تماما وسلبية بالكامل

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

اذا كانت العلاقات الجزائرية المغربية قد حملت منذ اكثر من ثلاثة عقود عنوان قضية الصحراء الغربية وتراوحت بين التوتر والفتور واحيانا قليلة ولفترات قصيرة نوعا من التعاون الثنائي او الاقليمي، فان افاقا لوئام دائم بين البلدين الجارين ما زال مستبعدا، على الاقل في المدى المنظور، ما دام هذا الوئام ليس ملحا او ضرورة لحكومتي البلدين او للاقليم او يثير اهتمام الاطراف الدولية الفاعلة بالمنطقة.

و لا جديد في العلاقات بين الرباط والجزائر، كما لا جديد في نزاع الصحراء الغربية، الذي يتذكره العالم الا كل ستة اشهر حين مناقشة مجلس الامن الدولي لمشروع قرار تمديد قوات الامم المتحدة المنتشرة بالمنطقة (المينورسيو). وبانتظار تقديم المغرب الصيغة النهائية لمقاربته لتسوية النزاع القائمة على منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، والتي رفضتها مسبقا جبهة البوليزاريو والجزائر، وما سيرافق ذلك من مواجهات دبلوماسية في مختلف عواصم العالم المعنية بالنزاع، سيبقى مؤشر العلاقات المغربية الجزائرية تبادل الوخزات او المماحكات الاعلامية الرسمية او شبه الرسمية، التي تتطرق الى جانب تطورات نزاع الصحراء الى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاخرى. وهو عادة ما تتحاشاه الوكالة في التعاطي مع الاوضاع الداخلية العربية او الافريقية.

وحفلت نشرة وكالة الانباء المغربية الرسمية خلال الايام الثلاثة الماضية بالتقارير التي تتحدث عن اوضاع سلبية تعيشها الجزائر في الميدان الاقتصادي او الحقوقي.

وفي تقرير مطول حول حقوق الانسان قالت الوكالة ان «ملف انتهاكات حقوق الانسان والاختفاءات القسرية التي طبعت الحرب الأهلية بالجزائر، التي لا أحد يسميها باسمها الحقيقي، والتي اندلعت مطلع التسعينيات، ما زال مفتوحا بالكامل، خاصة وأن المصالحة الوطنية التي انطلقت سنة 2005، لم تحقق، على ما يبدو، الأهداف المتوخاة منها، طالما أن استسلام النشطاء المسلحين ظل محدودا جدا».

وقال التقرير ان المصالحة الوطنية في الجزائر «لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لأنها لم تنجح في التخفيف من معاناة أسر المفقودين، والاستجابة لنداءات مختلف المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، النشيطة في ميدان حقوق الانسان، الداعية الى القيام بعمل عميق، يمكن من تسليط الضوء على المأساة التي أحزنت الجزائر خلال التسعينات، واحصاء جميع الضحايا، وبالخصوص تحديد المسؤوليات والظروف التي ما زال الغموض يكتنفها، بشأن حالات اختفاء آلاف الجزائريين».

ونسبت الوكالة الى «العديد من الملاحظين الجزائريين والأجانب» القول بأن «ميثاق المصالحة الوطنية، وعلى عكس التجارب التي عرفتها دول أخرى، يمنع أي نقاش حول القضية، من خلال وضع ترسانة قانونية قمعية ضد أي كتابة قد تسائل الجيش والمصالح الامنية حول مصير الاف الجزائريين المختفين، خاصة وأن اعتماد مشروع الميثاق تم في سياق حالة الطوارىء المعلنة منذ 1992، والتي ما زالت، حسب هيئات سياسية، تمسك بخناق الحقل السياسي الجزائري».

ومضت الوكالة تقول «قد بلغت حصيلة الخسائر البشرية خلال التسعينات التي أعلنتها عدد من المنظمات، وأكدتها السلطات الجزائرية من الضخامة بحيث يصعب محو آثارها بخبطة ساحر. فقد خلفت الحرب الأهلية منذ 1990 حوالي 200 ألف قتيل، و20 ألف مختف، وعشرات الالاف من حالات التعذيب، ومليون ونصف من الأشخاص النازحين، بينما أجبر 500 الف شخص على اللجوء الى المنفى».

وقال تقرير الوكالة المغربية «تم ارغام الصحافة على مهاجمة المغرب يوميا بدل القيام بحصيلة للوضع القاتم بالجزائر على كافة الأصعدة. وكان عليها والحالة هذه أن تقدم جرد حساب لفاتورة الحرب، ضد المغرب، التي كانت عسكرية في البداية، وسياسية ودبلوماسية بعد ذلك، الى أن تحولت الى كره تاريخي ضد الجار الغربي. انها صحافة تواصل العيش على لحظات ماض مجيد يعود الى بداية عقد التسعينات، ماض طويت صفحته بشكل كامل، وهي ما فتئت تكابر بدل الاعتراف بأن الصحافة المغربية قطعت منذ ذلك التاريخ العديد من الخطوات نحو الأمام، وذلك على رأي العديد من الملاحظين، بمن فيهم الجزائريون.

سياسيا قال تقرير لوكالة الانباء المغربية ان الجزائر تودع سنة 2006 «وسط شكوك متزايدة حول مآل وفعالية التدابير المتخذة من اجل الخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد والتي نتجت بالأساس عن تداعيات أحداث العنف التي لا تزال تعيش بعض فصولها منذ عقد التسعينات وكذا حول المقاربة التي اعتمدتها السلطات العمومية بهدف معالجة مخلفات هذه الأحداث».

ودائما تنسب الوكالة الى «المراقبين للأوضاع بالجزائر» ان «الساحة السياسية الجزائرية تميزت بحصيلة ضعيفة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أقرته السلطات العمومية عبر استفتاء شعبي».

وقال التقرير: «يضاف الى كل الاكراهات التي غلفت المشهد السياسي الجزائري خلال هذه السنة، المنع الذي تضمنه ميثاق السلم والمصالحة في حق المسؤولين في الجبهة الاسلامية للانقاذ المنحلة، والذي يمنعهم من ممارسة أي نشاط سياسي باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء».

وابرزت الوكالة ان «سنة 2006 الجزائرية» شهدت بروز «خلافات حتى داخل مكونات الائتلاف الحكومي الذي يضم ثلاثة أحزاب».

وكان المغرب ومنذ عدة سنوات يتهم الجزائر بالذهاب بعيدا في خلال وضع ترسانة قانونية قمعية ضد أي كتابة قد تسائل الجيش والمصالح الامنية حول مصير الاف الجزائريين المختفين، خاصة وأن اعتماد مشروع الميثاق تم في سياق حالة الطوارىء المعلنة منذ 1992، والتي ما زالت، حسب هيئات سياسية، تمسك بخناق الحقل السياسي الجزائري».

ومضت الوكالة تقول «قد بلغت حصيلة الخسائر البشرية خلال التسعينات التي أعلنتها عدد من المنظمات، وأكدتها السلطات الجزائرية من الضخامة بحيث يصعب محو آثارها بخبطة ساحر. فقد خلفت الحرب الأهلية منذ 1990 حوالي 200 ألف قتيل، و20 ألف مختف، وعشرات الالاف من حالات التعذيب، ومليون ونصف من الأشخاص النازحين، بينما أجبر 500 الف شخص على اللجوء الى المنفى».

وقال تقرير الوكالة المغربية «تم ارغام الصحافة على مهاجمة المغرب يوميا بدل القيام بحصيلة للوضع القاتم بالجزائر على كافة الأصعدة. وكان عليها والحالة هذه أن تقدم جرد حساب لفاتورة الحرب، ضد المغرب، التي كانت عسكرية في البداية، وسياسية ودبلوماسية بعد ذلك، الى أن تحولت الى كره تاريخي ضد الجار الغربي. انها صحافة تواصل العيش على لحظات ماض مجيد يعود الى بداية عقد التسعينات، ماض طويت صفحته بشكل كامل، وهي ما فتئت تكابر بدل الاعتراف بأن الصحافة المغربية قطعت منذ ذلك التاريخ العديد من الخطوات نحو الأمام، وذلك على رأي العديد من الملاحظين، بمن فيهم الجزائريون.

سياسيا قال تقرير لوكالة الانباء المغربية ان الجزائر تودع سنة 2006 «وسط شكوك متزايدة حول مآل وفعالية التدابير المتخذة من اجل الخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد والتي نتجت بالأساس عن تداعيات أحداث العنف التي لا تزال تعيش بعض فصولها منذ عقد التسعينات وكذا حول المقاربة التي اعتمدتها السلطات العمومية بهدف معالجة مخلفات هذه الأحداث».

ودائما تنسب الوكالة الى «المراقبين للأوضاع بالجزائر» ان «الساحة السياسية الجزائرية تميزت بحصيلة ضعيفة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أقرته السلطات العمومية عبر استفتاء شعبي».

وقال التقرير: «يضاف الى كل الاكراهات التي غلفت المشهد السياسي الجزائري خلال هذه السنة، المنع الذي تضمنه ميثاق السلم والمصالحة في حق المسؤولين في الجبهة الاسلامية للانقاذ المنحلة، والذي يمنعهم من ممارسة أي نشاط سياسي باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء».

وابرزت الوكالة ان «سنة 2006 الجزائرية» شهدت بروز «خلافات حتى داخل مكونات الائتلاف الحكومي الذي يضم ثلاثة أحزاب».

وكان المغرب ومنذ عدة سنوات يتهم الجزائر بالذهاب بعيدا في

الملك محمد السادس

الرئيس بوتفليقة

مع روسيا ونقلت الوكالة تقريرا لصحيفة الخبر الجزائرية أن الجزائر بدأت في تسلم الدفعة الأولى من طائرات «ميغ اس ام تي» الحربية وذلك بمقتضى الصفقة التي أبرمتها الجزائر سنة2005 مع صانع المعدات الحربية الجوية والبحرية الروسي «مابو ـ ميغ» والتي تتضمن اقتناء 36 طائرة من نفس النوع بغلاف مالي يقدر بـ1,5 مليار دولار.

وأن عملية تسليم طائرات «ميغ 29» تدخل ضمن صفقة جزائرية روسية لتزويد الجزائر بأسلحة وعتاد حربي روسي متنوع، مشيرة الى أن هذه الصفقة تضمنت التشطيب على ديون الجزائر المقدرة بأكثر من 4 مليار دولار، وهو المبلغ الذي يعادل صفقات السلاح الذي اقتنته الجزائر من روسيا.

وقالت أن الجزائر ستتسلم، بمقتضى هذه الصفقة 22 طائرة مقنبلة من طراز (سوخوي 24) الى جانب28 طائرة مطاردة من طراز «ميغ 30 ام كا اي» و14 طائرة تدريب عسكرية من نوع «ياك 130» اضافة الى 40 دبابة من النموذج الأخير من نوع «تي ـ 90» وأنظمة صواريخ «سمارخت» أرض ـ جو وغواصات وصواريخ من طراز «كا ـ أش 35» الى جانب تجديد أسطول طائرات المروحيات.

وأضافت أنه بالنظر لأهمية هذه الصفقة فقد تقرر تزويد الجزائر بالطائرات على دفعات سواء تعلق الأمر بمقاتلات «سوخوي 24» أو ميغ 29 و30 مؤكدا أن روسيا البيضاء ساهمت بدورها في تزويد الجزائر بدفعات من الطائرات دون أن يحدد نوعيتها.

وأشار الى أن مصنع الطائرات الروسي «مابو ـ ميغ» سلم للجزائر حصتين من مطاردات متعددة المهام من طراز (ميغ29, .اس.ام.تي) في انتظار تسليم الحصة الثالثة من مجموع 36 طائرة، مضيفة أنه من المنتظر أن توقع الجزائر صفقة أخرى لاقتناء30 طائرة مطاردة من نفس النوع، لم تحصل عليها لحد الآن سوى دولة اليمن.

وابرزت وكالة الانباء المغربية خلال الايام الثلاثة تصريحات لزعيمة حزب العمال الجزائري لويزة حنون تقول فيها ان عملية خوصصة 396 شركة عمومية جزائرية بالعملية الخاسرة بالنظر الى المداخيل الضعيفة التي وفرتها والتي قدرت بألف مليار سنتيم (حوالي100 مليون يورو) وايضا تصريحها بأن 500 من الأساتذة الجامعيين غادروا الجزائر خلال هذه السنة مما يعمق من مشكل هجرة الأدمغة بالبلاد الناتجة حسب حنون عن الأجور غير المحفزة التي يتقاضاها هؤلاء الأساتذة، وشروط العمل غير المناسبة، واتهامها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأنها وراء قرار هذه الأدمغة بالهجرة بحثا عن آفاق جديدة.

هذه التقارير التي تبثها وكالة الانباء المغربية الرسمية تترافق مع اشارات يومية تهاجم الجزائر تحفل بها الصحف المغربية الحزبية والمستقلة ان كانت هذه الاشارات تتعلق بدعم الجزائر وتبنها لمطلب جبهة البوليزاريو في اقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية التي يقول المغرب انها جزءا من ترابه الوطني او التجارب التي عرفتها دول أخرى، يمنع أي نقاش حول القضية، من سباق التسلح عبر صفقات الاسلحة الضخمة التي ابرمتها الجزائر الاوضاع الداخلية الجزائرية.

ملفا رابطة حقوق الانسان وقانون الارهاب يشغلان الساحة السياسية التونسية

■ تونس ـ يو بي أي: بالرغم من بعض الانفراجات التي شهدتها تونس خلال العام 2006 كالافراج عن بعض قياديي حركة «النهضة» المحظورة،الا ان الساحة السياسية ظلت منشغلة بملف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان الذي ما يزال مفتوحا على كل الاحتمالات، الى جانب مسألة تطبيق قانون مكافحة الارهاب المثير للجدل.

ويرى مراقبون أن اقدام تونس في العام 2006 على انهاء تمثيلها الدبلوماسي في قطر وغلق سفارتها في الدوحة احتجاجا على ما وصفته بـ«الحملة المغرضة والمركزة» التي تشنها عليها قناة «الجزيرة» الفضائية، لم يحجب ما أقدمت عليه من مراجعات واصلاحات، ساهمت على مستوى الممارسة والفعل السياسي في دعم المسار الديمقراطي، وترسيخ التعددية الحزبية،وسيادة القانون.

وبحسب منذر ثابت الأمين العام للحزب الاجتماعي التحرري (حزب معارض معترف به)، فانه «يمكن وضع عام 2006 تحت عنوان عودة الروح الى الساحة السياسية التونسية بعد حالة التراجع والركود التي طبعت الوضع السياسي العام بالبلاد منذ المواجهة بين السلطة والتيار السلفي خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي».

كما شهدت الساحة السياسية ولادة حزب سياسي جديد هو حزب الخضر للتقدم،ليصل بذلك عدد الأحزاب السياسية المعترف بها الى تسعة أحزاب أغلبها ممثلة بالبرلمان باستثناء ثلاثة.

وتمكنت معظم أحزاب المعارضة والمنظمات المهنية والنقابية الكبرى خلال العام 2006 من عقد مؤتمراتها العامة (حزب الوحدة الشعبية،والحزب الاجتماعي التحرري، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، والحزب الديمقراطي التقدمي) الى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل،والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

وقال عضو مجلس المستشارين التونسي محمد المنصف الشابي لـ«يونايتد برس أنترناشونال» العام 2006 اتسم في تونس بمزيد الانفتاح في مجال العلاقات السياسية وترسيخ الخيارات التعددية من خلال اعطاء الأحزاب السياسية هامشا أوسع للمشاركة في الحوار الوطني».

وعرفت تونس خلال هذا العام، الاعلان عن ائتلاف حزبي رباعي معارض حمل اسم «اللقاء الديمقراطي»، بهدف تعزيز استقلالية المعارضة وللتصدي لكل أشكال تهميشها، مازال يثير حوله الكثير من الجدل.

وتزامنت هذه المستجدات مع ايلاء أهمية واضحة لتطوير الحقل الاعلامي، بالاضافة الى تعزيز الوفاق من خلال الافراج عن عدد من قياديي حركة النهضة المحظورة، كانوا قد اعتقلوا في بداية العام 1990، بينهم محمد العكروت الذي صدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة في 1992 بتهمة محاولة «قلب النظام».

غير أن هذا التوافق بين ثابت والشابي،لم يمنع من بروز جدل وصف بالبناء داخل الأحزاب السياسية المعارضة حول آفاق هذه الاصلاحات، ودور المعارضة وبقية مكونات المجتمع المدني في ترسيخ النظام الجمهوري في تونس،حيث تتباين الآراء، وتتعارض أحيانا.

ويرى ثابت أن الحراك الذي شهدته الساحة السياسية التونسية في العام 2006 يعكس «مؤشرات هامة لتصعيد نسق الاصلاح السياسي في البلاد،ويحفز الأحزاب الوطنية للخروج من حالة الانتظار التي انزلقت اليها،و التأسيس لتحالف رهانه الأول صياغة تقييم مشترك للمنجز السياسي لطرح رزمة اصلاحات تقود الى صياغة أجندة وفاقية».

وشدد في تصريح لـ«يونايتد برس أنترناشونال» على أهمية تفعيل دور المعارضة و الارتقاء بفعلها الى مستوى الشريك الفعلي للسلطة في عملية الاصلاح.

بالمقابل أقر الشابي بـ«الخطوات الجريئة التي أسست لهذا المناخ الجديد في تونس»، ولكنه قال أنه بات يتوجب السعي لحل الاشكاليات التي مازالت تعكر الساحة السياسية.

وأكد لـ«يونايتد برس أنترناشونال» على ضرورة تسوية ملف أزمة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، تمنع محاولات التسلط عليها مهما كان مصدرها، بالاضافة الى تأسيس مجلس أعلى للحوار الوطني يضمن مصداقية الحوار ونجاعته، ولتلافي التراجعات السياسية.

وقد لامس الشابي بهذا الموقف، مسألة حقوق الانسان التي تعد أحد أبرز المسائل التي مازالت تثير حولها الكثير من النقاش في تونس، حيث تواصل بعض الشخصيات والمنظمات الحقوقية انتقاداتها اللاذعة للسلطات التونسية، بالاستمرار في حصار دور ونشاطات منظمات المجتمع المدني، في النضال من أجل الاصلاح والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة الشاملة.

كما تتهمها باستغلال قانون مكافحة الارهاب لتقليص الحريات العامة والفردية والضغط على منتقديها،وبتوظيف القضاء في محاكمات سياسية، وهو ما تنفيه السلطات التونسية بشدة، وتؤكد باستمرار أن «القضاء مستقل، وأن الحريات وحماية حقوق الانسان في تونس يضمنها دستور البلاد وقوانينها في النص وفي الممارسة».

ولم يتردد المحامي الأزهر العكرمي بالقول ان قانون مكافحة الارهاب الذي أقر في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من العام 2003 تحت اسم «القانون المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الارهاب ومنع غسل الأموال» يعد «من أبرز القوانين لتصفية الخصوم، لا سيما وأنه يجرم النوايا، كما أنه ألغى عمليا المكاسب التي تحققت بالغاء القضاء الاستثنائي (محكمة أمن الدولة) عام 1987».

وقال العكرمي ان هذا القانون يتسم بالشدة، حيث أن أبرز ما فيه انه يعرض المحامي لعقوبة السجن لمدة خمس سنوات في حال تكتمه على معلومات أثناء قيامه بعمله،كما يمنع القاضي من الاجتهاد بالنص الذي يتضمن التشديد.

وأضاف أنه تم خلال العام 2006 متابعة ومحاكمة أكثر من 500 شاب تتراوح أعمارهم ما بين 25 و28 عاما بموجب هذا القانون، حيث صدرت أحكام ضد البعض منهم بالسجن لمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات.

وبين هذا الرأي، وذاك التقييم، يبدو أن المعارضة التونسية بدأت تتلمس طريقها للخروج من حالة التمزق، والتوجه نحو الدفاع عن دورها في التحول الديمقراطي والتنمية واحترام حقوق الانسان، من دون أن تعفي السلطات الرسمية التي ما فتئت تؤكد أن «مسيرة الاصلاح السياسي وتعزيز آليات العمل الديمقراطي متواصلة»، من مسؤوليتها في صيانة الحريات العامة وحرية العمل الحزبي والمدني.